

الاسم

سايف فطيمة

عنوان المداخلة

أخلاقيات البحث العلمي و جريمة السرقة العلمية في الجامعات - الجامعة الجزائرية أنموذجاً-،

عنوان الملتقى

-آداب وأخلاقيات مهنة التدريس الجامعي و البحث العلمي، معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية بالتعاون مع مخبر الأسرة، التنمية، الوقاية من الانحراف والإجرام (جامعة الجزائر 2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر

ملتقى وطني المنعقد يومي 3 و 4 نوفمبر 2018 الموسم —

النوع

مداخلة وطنية

اللغة

عربية

أخلاقيات البحث العلمي و جريمة السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية

-الجامعة الجزائرية أنموذجاً-

د. سايف فطيمة

المركز الجامعي لغيليزان

sfatima142009@gmail.com

الملخص:

تُعدُّ السرقة العلمية أو ” البلاجيا” جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية. وهي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات و البحوث العلمية و المذكرات الجامعية. حيث أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الراهن أشد منها في أي وقت مضى، فقد أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة و الرفاهية للإنسان، و تضمن له التفوق على غيره من جهة ومن جهة أخرى أدركت الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء أهميته في النهوض بالاقتصاد. إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأت السرقات العلمية في الانتشار خاصة مع تطور وسائل الإعلام

الاتصال و كذا التكنولوجيات الحديثة و الشبكات الاجتماعية. هذا ما دفع العديد من الحكومات لمحاصرة عمليات السرقات العلمية بالجامعات، بحيث سنت وزارة التعليم العالي قوانين و إجراءات تلزم بوضع كل من يثبت قيامه بعملية السرقة تحت طائلة القانون الذي قد يصل العقاب فيه إلى الشطب من الجامعة بالكامل ومنعه من التدريس بأي جامعة. حيث تقرر إلزام كل من متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتي قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أنّ الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمي كما يسمح فقط بنسبة 25% كحد أقصى للاقتباس و لاستدلال الباحث علي طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه.

الإشكالية:

في خضم تزايد عدد الطلبة الذين تجاوز عددهم المليون، أصبحت السرقة العلمية منتشرة في الجامعات خاصة مع تراجع مردودية الأستاذ الجامعي على جميع الأصعدة. فالتطور الكمي الذي تشهده الجامعات الجزائرية لا يعكس التطور الكيفي لها فتدني جودة التعليم العالي و ضعف مردودية الأستاذ الجامعي و تدهور مستوى الطلاب يعكس حجم المشاكل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية. و هذا ما دفع لطرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي على مستوى الجامعات الجزائرية وهل يعتبر كافيا لمحاربة جريمة السرقة العلمية؟

و من هذا السؤال الرئيسي تتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بأخلاقيات الأستاذ الجامعي؟
- ما هي السرقات العلمية؟
- و ما السبيل لمحاربتها في مختلف الجامعات و المراكز البحث؟

فرضية البحث

يختلف حجم تأثير ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في مكافحة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية من جامعة إلى أخرى وفقاً لتطبيقه، وتفعيل محتوياته على أرض الواقع.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في

- ✓ تسليط الضوء على واقع السرقة العلمية في الجزائر و ما مدى انتشارها؛
- ✓ استعراض ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في الجامعات الجزائرية؛
- ✓ الوقوف على البعد الأخلاقي، العلمي والعملية للسرقة العلمية؛
- ✓ توضيح آليات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي و سبل مكافحة السرقة العلمية

منهجية البحث: اعتمدنا في بحثنا على منهج تحليلي وصفي بحيث قُسم البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مفاهيم حول ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي.

المحور الثاني: الإطار النظري للسرقات العلمية.

المحور الثالث: محاربة السرقات العلمية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -.

المقدمة:

تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و تكاد لا تخلو دولة من هذه المعضلة خاصة في الدول الفقيرة و السائرة في طريق النمو و هذا ما يتعارض مع ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي. فالسرقة العلمية هي عندما يقوم الكاتب مُتعمداً استخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص آخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، مُنسباً إياها إلى نفسه. و للسرقة العلمية عدة سلبيات فهي تؤثر سلباً على تقدم الدول و تطورها و انحطاط المستوى التعليمي و الأكاديمي لمختلف الجامعات و منها الجزائرية. فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. و لهذا قامت وزارة التعليم و البحث العلمي الجزائرية بسن قوانين و مراسيم و قرارات من أجل مُعاقبة و تتبع المخالفين لنصوص و قوانين الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة. فقد نالت القيم الأخلاقية بشكل عام و أخلاقيات البحث العلمي بشكل خاص اهتمام المختصين في العديد من المجالات. تزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي يوماً بعد يوم، وخاصة في ظل التَطَوُّرات الأخيرة التي شهدتها تكنولوجيا الاتصال و الإعلام، أصبح لزاماً على الباحث أن يتَّبَع مجموعة من أخلاقيات البحث العلمي، حيث أنّ عدم وجودها ينجم عنه الكثير من العواقب السلبية من جميع الجوانب.

المحور الأول: مفاهيم حول ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي.

1. تعريف أخلاقيات البحث العلمي

تُعد أخلاقيات البحث العلمي ضرورية لضمان جودة البحث و تميزه بما يخدم تطور المجتمع و تقدمه فعلى الباحث الالتزام بهذه الأخلاقيات و التحلي في بحثه سواء كان أطروحة جامعية أو مقالا أو بحثاً مقمداً لمؤتمر علمي بمجموعة من الخصال أهمها: الأمانة العلمية، التواضع، الموضوعية، الصبر، و غيرها من الصفات.

أمّا أخلاقيات البحث العلمي فتعرف بأنها "مبحث من مباحث علم الأخلاق يقصد به إحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم التي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه"ⁱ وتعرف أيضاً بأنها: "المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين والأعراف وفقاً للقواعد المعمول بها التي تلتزم بها الفئات المهنية المتخصصة. كما تعتبر قواعد بناء لضبط السلوك، وتستهدف تحديد الأفعال والعلاقات والسياسات التي ينبغي اعتبارها صحيحة أو خاطئة"ⁱⁱ

2. المبادئ الأساسية لميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي

تتفق العديد من الجامعات سواء كانت عربية أو دولية على الأسس ذاتها حول موثيق أخلاقيات الأستاذ الجامعي التي نجمعها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): المبادئ الأساسية لميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي

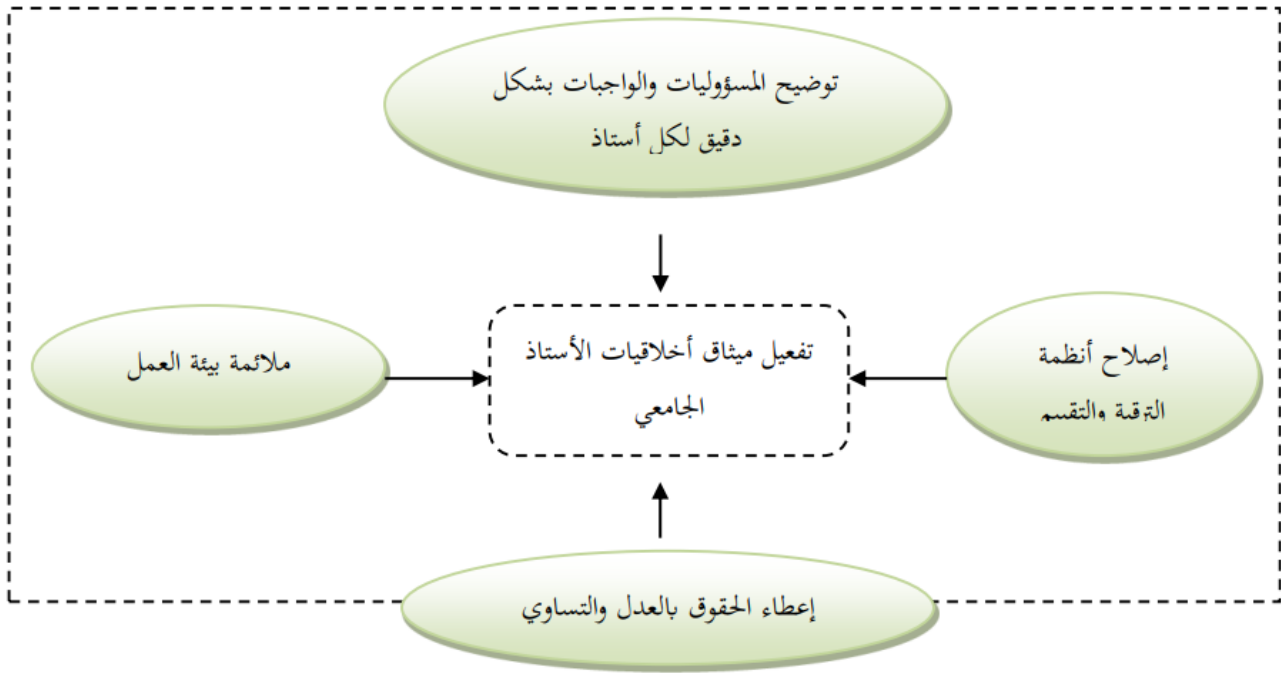
المبادئ	التعريف
النزاهة والإخلاص	رفض الفساد بجميع أشكاله. ولا بد أن يبدأ الطالب بنفسه قبل الغير، وهكذا فإن تطور آداب السلوك وأخلاقيات المهنة يجب أن يتجسد في ممارسات مثالية.
الحرية الأكاديمية	تعتبر الركن الأساسي لهذه النشاطات. فهي تتحقق في كنف احترام الغير والتحلي بالضمير المهني و التعبير عن الآراء النقدية بكل حرية و بدون رقابة أو إكراه
المسؤولية والكفاءة	إن مفهوم المسؤولية والكفاءة متكاملين، ويتعززان بفضل تسيير الجامعة تسييرا قائما على الحرية والأخلاق، مع ضمان التوازن الجيد بين ضرورة فعالية دور الإدارة، وتشجيع مساهمة الأسرة الجامعية بإشراكها في سيرورة اتخاذ القرار، مع التأكيد على أن المسائل تبقى من صلاحيات الأساتذة الباحثين دون سواهم
الاحترام المتبادل	تفادي جميع أشكال العنف الرمزي والمادي واللفظي. وينبغي أن يعامل بعضهم بعضا باحترام وإنصاف متبادلين، بصرف النظر عن المستوى الهرمي لكل واحد منهم و منصبهم.
التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي	البحث عن المعرفة ومساءلتها وتبليغها على مبدئين أساسيين يتمثلان في تقصي الحقيقة واعتماد الفكر النقدي. و هذا ما يفترض وجود الكفاءة، والملاحظة النقدية للأحداث، والتجريب، ومقارنة وجهات النظر، والمصادر، والصرامة الفكرية. لذا يجب أن يقوم البحث العلمي على الأمانة الأكاديمية
الإنصاف	تمثل الموضوعية وعدم التحيز شرطين أساسيين لعملية التقييم والترقية والتوظيف والتعيين
احترام الحرم الجامعي	تساهم جميع فئات الأسرة الجامعية بسلوكاتها و تصرفاتها في إعلاء شأن الحريات الجامعية ومبدأ الحوار و التشاور حتى تضمن

خصوصيتها وحصانتها، وتمتتع عن المحاباة، و المحسوبة وعن تشجيع الممارسات التي قد تمس بمبادئ الجامعة وحرّياتها وحقوقها. وعلى الأسرة الجامعية تجنب كل نشاط سياسي متحزب في رحاب الفضاءات الجامعية و الابتعاد عن السياسة.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على آمال ينون، 2017، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر- رؤية تحليلية، كتاب أعمال الملتقى المشترك: الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة، يوم 11 جويلية 2017، ص. 145 و 146.

إنّ تزايد المنقطع النظير للسرقات العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية أدّى بالفاعلين و القائمين على هذا القطاع بتبني استراتيجيات و السياسات للحد منها، حيث حددت آليات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي كما يلي:

الشكل رقم (1): محددات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي



المصدر: آمال ينون، 2017، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر- رؤية تحليلية، كتاب أعمال الملتقى المشترك: الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة، يوم 11 جويلية 2017، ص. 150.

ملائمة بيئة العمل الجامعي فمثلاً مناخ العمل السائد في بعض الجامعات الجزائرية يساعد على غرس روح الاتكالية وعدم المبالاة و عدم المبادرة وبدل أي جهد إضافي، حيث تفتقر بعض الجامعات لفضاءات مخصصة لصالح الأستاذ الجامعي. كما إنّ توضيح المسؤوليات والواجبات تلعب دور كبير بحيث يصبح جميع الأساتذة الجامعيين مسؤولين مسؤولية كاملة و مشتركة وواحدة فيما يرتبط بتقديم الدروس والالتزام بالمقررات السنوية أو السداسية لكل

مادة. بالإضافة إلى إعطاء الحقوق بالعدل والتساوي وهذا ما يضمن الأمان وضمن للأستاذ مما يدفع للابتعاد عن السرقة العلمية و كذا إصلاح أنظمة الترقية والتقييم مثل الترقية من مرتبة أستاذ محاضر "ب" إلى أستاذ محاضر "ا" لا يوجد مساوات بين الجامعات عدا شرط المقال المنشور و المطبوعة و حتى المقال في بعض الجامعات يفرض مقال منشور للأستاذ بصفة فردية.

المحور الثاني: الإطار النظري للسرقة العلمية.

1. تعريف السرقة العلمية

السرقة العلمية "أو ما يسمى بالسرقة المعرفية (لأن كلمة المعرفة أعمق في الدلالة)، أو "الفساد العلمي" ظاهرة تشكوا منها جميع الدول متقدمة كانت أو متخلفة.ⁱⁱⁱ تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و هناك العديد من المصطلحات المرادفة للسرقة العلمية أهمها : السرقة الفكرية (Plagiarism)، السرقة الأدبية (Literary theft)، الانتحال (Plagiarism) و القرصنة الأدبية (Literary piracy).^{iv} فالسرقة العلمية هي انتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو حق المؤلف تحديداً، و التي يعتبر الانتحال أبرز صورها. كما يمكن تعريف السرقة العلمية في ابسط معناها على أنها تمثل انتهاكاً أكاديمياً خطيراً، و تُعرف السرقة العلمية أيضاً على أنها "تحدث عندما يقوم الكاتب مُتعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص آخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، منسباً إياها إلى نفسه. و ينطبق هذا التعريف على مختلف الكتابات سواءً كانت المنشورة ورقياً أو إلكترونياً أو الخاصة بطلاب آخرين".^v و هي "استخدام غير معترف به لأفكار و أعمال الآخرين، يحدث بقصد، أو بغير قصد، و سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة".^{vi} السرقة العلمية هي انتهاك حقوق الطباعة . ففي حالة الفشل في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار و غرامات و ملاحقات قضائية، و إلى ما هو أسوأ من ذلك . كما أنها تحط من أعمال الآخرين و تعطي السارق الحق في التفوق غير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة. و تمثل انتهاكا لميثاق الأمانة العلمية، و لسمعة برامج البحث والجامعات و حتى الدول.^{vii} ويعرف **صابر بليدي** السرقة العلمية، بكونها "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، وهي كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من

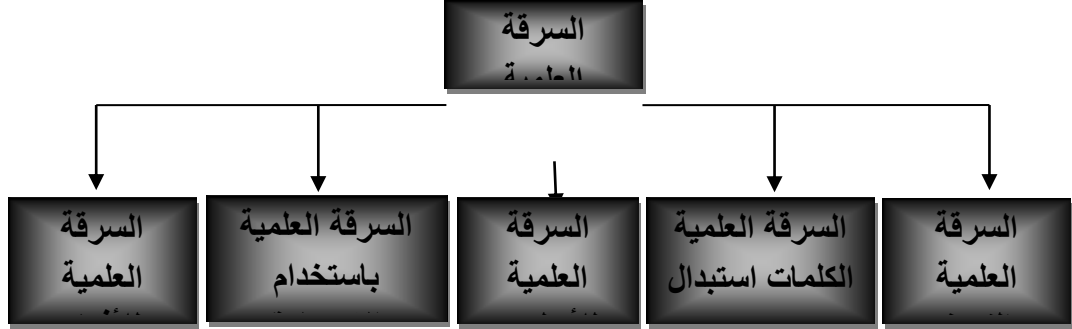
كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين^{viii}. ” و يمكن تعريف السرقة العلمية على حسب الفصل الثاني في المادة رقم 3 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 ”تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار ، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية، تعتبر سرقة علمية ما يأتي:“

- ✓ "كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- ✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين و دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.
- ✓ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملا شخصيا.
- ✓ استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخططات من نص أو مقال و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.
- ✓ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.
- ✓ قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذن أو دون إذن و بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة جامعية بيداغوجية أو تقرير علمي.
- ✓ استعمال أو قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية أو الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات.
- ✓ إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية و الملتقيات الوطنية أو الدولية في المجلات و الدوريات من أجل كسب المصداقية، دون علم و موافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في انجازها"^{ix}.
- أمّا المنتحل فيعرف حسب قاموس Chambers"بأنه لص وأنه الشخص الذي سرق أفكار وكتابات الآخرين ... بهدف تحقيق المكاسب كالمناح المالية"^x.

2. أنواع السرقات العلمية:

للسرقة العلمية عدة أنواع كما يوضح الشكل رقم 2 نوجزها فيما يلي:

الشكل رقم 2: أنواع السرقة العلمية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي؟ وكيف أتجنبها، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص. 18 و 19.

1. السرقة العلمية الناتجة عن النسخ و اللصق.

و تكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداماً حرفياً، كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص، والإشارة للمصدر و دون الاستعانة بالمزدوجتين أو التهميش.

2. السرقة العلمية باستبدال الكلمات.

و هي اقتباس جملة من أحد المصادر و تغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة، و لتجنب ذلك يجب وضعها بين علامتي تنصيص، و ذكر مصدرها. و لا بد أن نشير هنا إلى أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتبس ، لكن ذلك لا يمنع ذكر المصادر الأصلية المقتبس منها ، مع الإشارة إلى تغيير الصياغة^{xi}.

3. السرقة العلمية للأسلوب.

المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقال الأصلي، جملة بجملة ، ومقطعاً بمقطع ، فهذه سرقة علمية ، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، و لا مع طريقة ترتيبه ؛ هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في خطة البحث أي في هندسة عمله.

4. السرقة العلمية باستخدام الاستعارة.

في بعض الأحيان يجد الباحث نفسه مجبر على تقديم توضيحات إضافية ، أو تقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية ، لذا وجب عليه إحالة مختلف الاستعارات لأصحابها الأصليين. فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته. و يحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة ذكر مرجعيتها لأصحابها.

5. السرقة العلمية للأفكار.

يجب ذكر أصحاب الأفكار الحقيقيين في حال الاستعانة بفكرة أبدعها مؤلف أو باحث ما ، أو توصيات أو مقترحات قدمها لحل مشكلة ما ، يجب نسبتها له بوضوح . و لا يجب الخلط هنا بين الأفكار و المفاهيم الخاصة، و بين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، فتعريف بعض الظواهر على سبيل المثال، لا يحتاج الباحث إلى توثيق و إشارة مرجعية، فهذا يندرج تحت المعارف العامة ، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين في أثناء بحثه عن ثقب طبقة الأوزون مثلاً، أو حل جديد لمعضلة فيزيائية، فإن ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها^{xii}. كما قسم الدكتور عبد الفتاح خضر(2006) سرقة العلمية للأفكار إلى ثلاث أقسام:

✓ سرقة شاملة

✓ سرقة علمية

✓ سرقة عن طريق الترجمة

بحيث تُعد السرقة الشاملة للأفكار من أشدّ و اخطر أنواع السرقات الفكرية و التي من خلالها يسطو فيها السارق على أفكار غيره سطوا جلياً صريحاً و مفضوحاً فينقل العبارات كما هي بدون أي تغيير.^{xiii} و تعتبر السرقة الكاملة من أبشع أنواع السرقة العلمية و فيها يسطو الباحث على بحث بأكمله نشره غيره من الباحثين ، وتصل به الجرأة لأن يحذف اسم الباحث الحقيقي يضع اسمه بدلاً منه و ينسب البحث دون أدنى تغيير فيه لنفسه^{xiv}.

و للسرقة العلمية عدة أشكال نذكر منها:

- استخدام كلمات ، أو نصوص ، أو فكر ، أو رسوم توضيحية لمؤلف آخر.
 - التقصير في نسب التوثيق للمؤلف الأصلي.
 - تلميح مرتكب السرقة العلمية بأنه المؤلف.
 - التقصير في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي.
- و تعتبر السرقة العلمية جرمًا خطيراً لا يمكن التغاضي عن مرتكبه و لا التضامن أو التعاطف معه و لا التهاون على فعله للأسباب الآتية:

- ✓ السرقة العلمية احد أهم أنواع الخداع وخيانة الأمانة ؛ لأنها تقديم مشوه لأعمال الآخرين ، و إدعاء ملكيتها.
- ✓ السرقة العلمية انتهاك لحقوق الغير و لحقوق الطباعة. ففي حالة عدم موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار و غرامات و متابعات قضائية ، و إلى ما هو أسوأ بكثير من ذلك.
- ✓ السرقة العلمية تمنح السارق الحق في التفوق الغير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة.
- ✓ السرقة العلمية تمثل انتهاكاً صريحاً لميثاق أخلاقيات المهنة و الأمانة العلمية، و سمعة برامج البحث، مراكز البحث، و الجامعات، المعاهد و حتى الدول^{xv}.

المحور الثالث: محاربة السرقات العلمية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -.

1. واقع السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية

لقد أسقطت المؤسسات الخاصة بتصنيف الجامعات على المستوى العالمي الجامعات الجزائرية من قائمة أحسن الجامعات بحيث لم يتضمن تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات حسب الترتيب الصادر في فبراير 2016، اسم أية جامعة جزائرية ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي، و يعتمد هذا التصنيف على الأداء الأكاديمي في ما يتعلق بالبحوث العلمية و كذا حجم الدراسات و الأبحاث المنشورة في المجالات. علماً أنه تتكون شبكة التعليم العالي في الجزائر من 106 مؤسسة تعليم العالي موزعة على 48 ولاية: 50 جامعة، و 13 مركز جامعي، و 20 مدرسة وطنية غليا و 10 مدرسة عليا و 11 مدرسة عليا للأساتذة، و 2 ملحفة جامعية. إضافة إلى 3 أقسام تحضيرية.

هذا و قد قامت مؤسسة "تايمز هاير إيديوكيشن " البريطانية المتخصصة، بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية في تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم لشهر ديسمبر 2016، و يقوم الترتيب على معايير التدريس و البحث ونقل المعرفة^{xvi}. في حين أدرج تصنيف "ويبومتريكس " العالمي للجامعات، الذي يصدره المجلس العالي للبحث العلمي في إسبانيا و يغطي 25 ألف جامعة، جامعة جيلالي ليايس بسيدي بلعباس غربي الجزائر في المرتبة 1733 عالميا و 21 عربيا كأفضل ترتيب لجامعة جزائرية وفقا لتصنيف شهر يناير 2016، واحتلت جامعة سعد دحلب بالبلدية المركز 3760 عالميا و 89 عربيا، فيما جاءت جامعة خنشلة شرقي الجزائر (الجامعة التي جرت فيها أكثر وقائع السرقات) أي (حوالي 5 سرقات علمية) في المرتبة 14393 عالميا و 389 على الصعيد العربي مثلما يوضح الجدول رقم ^{xvii}2.

الجدول رقم : (2) ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف "ويبومتريكس " العالمي

للجامعات لسنة 2016

الترتيب العربي	الترتيب العالمي	اسم الجامعة
21	1733	جامعة جيلالي اليايس "سيدي بلعباس"
89	3760	جامعة سعد دحلب "بليدة"
389	14393	جامعة خنشلة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

و يقدم تصنيف "ويبومتريكس ترتيب الجامعات الجزائرية ووطنيا و عربيا حيث احتلت جامعة سيدي بلعباس المرتبة الأولى حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم : (3) ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف "ويبومتريكس " ووطنياً، عربياً و عالمياً

المرتبة العالمية	المرتبة العربية	المرتبة وطنية	اسم الجامعة
2131	30	1	جامعة جيلالي اليايس
2198	33	2	جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا
2524	50	3	جامعة قسنطينة 1
2614	58	4	جامعة تلمسان
2703	65	5	جامعة ورقلة
2913	71	6	جامعة بجاية

المصدر: ترتيب الجامعات الجزائرية عربيا حسب تصنيف webometrics لسنة 2017 **فضاء التعليم العالي**-02-2017، على الانترنت: <https://www.nitrosystem.net>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 17 سا و 1 دقيقة.

من خلال الجدولين نلاحظ أنّ بالرغم من الحفاظ على المرتبة الأولى ووطنيا تفوقت جامعة سيدي بلعباس في الترتيب العالمي من 1733 سنة 2016 الى المرتبة 2131 سنة 2017 و من المرتبة 21 عربيا سنة 2016 إلى المرتبة 30 سنة 2017.

و لا يزال البحث العلمي في معظم الجامعات العربية دون المستوى المرغوب.^{xviii} و هذا راجع إلى العديد من المشاكل كالفساد و المحسوبية و البيروقراطية و السرقات العلمية، حيث سجلت الجزائر حوالي 22 سرقة علمية منذ جانفي سنة 2011 إلى غاية 2016 بالإضافة إلى سرقة علمية في جامعة بشار، وتمثلت هذه السرقة في نشر مقال سنة 2017، وهو نسخة طبق الأصل لمقال نشر في 2013، وهو المقال الوحيد في مشوار العلمي لمدير

جامعة بشار والذي تحصل به على درجة بروفييسور، بعد أن حذف منه أسماء الباحثين والمؤلفين الأصليين له بالإضافة إلى بعض الشخصيات من الوزارة و البرلمان قاموا بالسرقات العلمية للحصول على ترقية و غيرها^{xix} و بالتالي حوالي 23 سرقة إلى غاية 2017 في مختلف الجامعات الجزائرية مثلما يوضح الجدول رقم 4 التالي:

الجدول رقم : (4) عدد السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية من الفترة الممتدة من

جانفي 2011 إلى غاية 2017

عدد ضحايا السرقة العلمية من حيث الدولة	المستوى	عدد السرقات العلمية
11 ضحية سرقة العلمية من دول متفرقة : (إيران، فلسطين، فيتنام، بولندا، المغرب، المملكة السعودية، العراق و مصر)	دكتوراه	16
	ماجستير	5
	البحث العلمي	1
	الأستاذية	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26. و أيضاً السرقات العلمية تطل مسؤولي المؤسسات الجامعية، مدير جامعة بشار يتورط في سرقة علمية لنيل درجة "بروفيسور"، 2 جانفي 2018، على الانترنت:

تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 16 سا و 16 دقيقة. <https://www.elwassat.com/frontpage/2435.html>

كما يقول الباحث الجامعي الأكاديمي الجزائري، عمار عبد الرحمن: إنَّ سبب وجود الجامعات الجزائرية في المراكز الأخيرة في التصنيفات العالمية هو ضعف الأبحاث العلمية المنجزة وعدم تمويل مراكز البحث في الجزائر، و الأهم من ذلك هو سرقة الأبحاث العلمية، وكذا سوء التسيير على مستوى الجامعات من خلال تعيين عمداء و مسؤولين غير مؤهلين خاصة في تخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية. كما أنَّ كثرة السرقات العلمية مؤخرًا وتنوع قنواتها تراجعت جودة التعليم العالي في الجزائر ليتراجع معها ترتيب الجامعات الجزائرية .

هذا و قد أكد وزير التعليم العالي و البحث العلمي طاهر حجار أنَّ السرقات العلمية في التعليم العالي **بالجزائر** " لا تكاد تذكر، مقارنة بما يحدث في العالم"، مشيراً إلى أنَّ قطاع التعليم العالي و البحث العلمي وضع عدة تدابير تنظيمية متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة، و شدّد انتباه القطاع حول هذه الظاهرة التي تعتبر ظاهرة عالمية ولا تقتصر على **الجزائر**، مؤكداً بأنَّ هذه السرقات العلمية في **الجزائر** " ليست سوى بعض السرقات التي لا تكاد تذكر إذا ما قارناها بما يحدث في العالم^{xx} ."

2. سبل محاربة السرقة العلمية

تعتبر ظاهرة السرقات العلمية و أخلاقيات المهنة في الجامعة من الموضوعات البالغة الأهمية و التي تؤرق بال الأساتذة و الباحثين على حد السواء. و حسب السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي الأستاذ الدكتور الطاهر فإن معظم السرقات العلمية التي تم الإعلان عنها في الجزائر كانت قبل مناقشة الأطروحات" وبالتالي لا تُعتبر سرقة بالنظر إلى أنّ المجلس العلمي يرفض مناقشة أطروحة مشبوهة و هذا ما يبرز حسبه يقظة المجالس العلمية على كل المستويات و في جميع الجامعات. مؤخرا أصبحت العديد من أعمال و بحوث الطلبة و الأساتذة الباحثين في الجامعة الجزائرية عرضة للسطو بطرق مختلفة كعمليات النسخ و اللصق والسحب، كما باتت مذكرات التخرج تعتمد على السرقات من مذكرات أجنبية و حتى العربية منها، و من هذا المنطلق بات من ضروري وضع آليات علمية و عملية لمكافحة هذه الظاهرة في الوسط الجامعي و جميع المستويات بدايةً من مرحلة لليسانس و وصولاً إلى المرحلة النهائية للبحث و التي تتوجها أطروحة الدكتوراه، اعتباراً من أنّ أخلاقيات المهنة في الجامعة جوهرها الأساسي هو الأمانة العلمية و الالتزام بالمنهجية و الموضوعية التي يجب احترامها من قبل الباحث سواء كان طالباً أو أستاذاً.

فالسرقية العلمية أضحت ظاهرة عالمية خاصة مع تطور الثورة التكنولوجية و الاتصالات الأمر الذي جعلها لا تتحصر في بلد واحد و إنّما في العالم بأسره كوننا نعيش في قرية صغيرة، فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. و لهذا قامت وزارة التعليم و البحث العلمي الجزائرية بسن قوانين و مراسيم و قرارات من أجل معاقبة و تتبع المخالفين لنصوص و قوانين الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة. و من بين أهم القوانين نذكر العقوبات القانونية التي جاءت بها المادة رقم 24 من أحكام القانون المتعلق بالبحث العلمي، في الفصل الثامن الخاص بالتأديب في الجزائر، يعتبر خطأ مهنيّاً من الدرجة الرابعة قيام الأساتذة الباحثين و مشاركتهم في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

و يكشف أحمد حمدي، عميد كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 أن المجلس العلمي هو الذي يسن العقوبات على مستوى الكلية بناء على مرسوم وزاري، في حال ثبتت تهمة السرقة العلمية في شهادتي الماجستير أو الدكتوراه، حيث إذ يتم إحالة المتهم إلى المجلس التأديبي، ويدرّس حينها المجلس العلمي، الذي يتكون أعضاؤه من كبار أساتذة الكلية، الحالة المعنية، و تحدد نوعية العقوبة إما بإلغاء و سحب الشهادة من صاحبها و إقصائه من التسجيل في مرحلة ما بعد التدرج مستقبلاً، أو إنزال رتبة الباحث الأكاديمية، أو طرده بشكل نهائي.

يؤكد مدير البحث العلمي في وزارة التعليم العالي الجزائرية، عبد الحفيظ أوراغ، أنّ الوزارة تسعى إلى تأسيس هيئة جزائرية مكلفة بمحاربة السرقات العلمية تعمل على النظر في مختلف الشكاوى و إجراء تقارير الخبرة و تسليط العقوبات، التي تحددها القوانين، و التي تصل إلى إنزال الرتبة، أو الطرد و متابعة السارقين قضائياً، مشيراً إلى أنّ هذه الهيئة ستكشف فضائح عشرات الأساتذة المنشورة أبحاثهم منذ سنوات، سواء في المقالات العلمية أو رسائل الدكتوراه و الماجستير. ويرى الدكتور الجامعي و الباحث الجزائري، نصر الدين العياضي، أنّه لا ينبغي فقط الاعتماد على الحل التقني أو الرقمي وحده لمحاربة ظاهرة السرقة العلمية، بل ينبغي توجيه الباحثين على اختلاف تخصصاتهم إلى اعتماد على الأسلوب العلمي في التعامل مع أفكار الآخرين و تدريس الطرق العلمية في الاقتباس والاستشهاد، و تبني أساليب حديثة في تلقين منهجية البحث العلمي هو ما يجب توفره في الحياة العلمية في الجزائر^{xxi}.

كما يُسمح فقط بنسبة 25% كحد أقصى للاقتباس و لاستدلال الباحث علي طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه في كل الجامعات استثناءً جامعة تلمسان التي تشترط أن لا يتجاوز الطالب ما نسبته 12 % كحد أقصى للاقتباس. كما يلزم كل متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتي قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أن الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمي. وفي ضوء الانتشار الخطير لظاهرة السرقة العلمية وجب الحديث عن أهم الأطر والضوابط الأخلاقية التي تحكم البحث العلمي.

هذا و قد جاءت قوانين مكملة و معززة لما تبنته الوزارة لمكافحة السرقة العلمية من خلال سنها لعقوبات جديدة : العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية بحسب المنشور الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 ، حيث نصت المادة 35 في الفرع الرابع المتضمن للعقوبات حيث اعتبرت كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار و له صلة بالأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس و الماستر و الماجستير و الدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة و سحب اللقب الحائز عليه.

كما نصت المادة 36 على أنّ كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار: كل الأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث لأستشفائي الجامعي و الباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية و العلمية و في مذكرات الماجستير و أطروحات الدكتوراه و مشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى و المثبتة قانوناً إنجازها بفضل السرقة العلمية سواء أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة

وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه^{xxiii}. بالإضافة إلى برنامج مجاني للباحثة صالحة الزهراني، برنامج ، Aplog برنامج GUARNET وغيرها من البرمجيات التي أثبتت فعالية نوعية في الحد من ظاهرة الانتحال العلمي.

الخاتمة

إنَّ وجود ميثاق أخلاقي ليس كافياً لمحاربة هذه الجريمة بما أنَّ تطبيقه وتفعيله لا وجود له على أرض الواقع وإنما هو صوري أكثر منه حقيقي مع بعض الاستثناءات المطبقة في بعض الجامعات، التي أفرزت عن نتائج ايجابية في مجال السرقة العلمية. ودفعت بالجهات الوصية نحو تقديم مبادرات وحلول للقضاء على هذه الجريمة خاصة وأنها جريمة لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني وعلى مستقبل العلم، فعلى سبيل المثال في إحدى الجامعات الجزائرية لجا طالب ماجستير بترجمة أطروحة ماجستير من بلد أجنبي من الانجليزية إلى العربية و استعملها كأنها ملكا له و بالرغم من هذا تحصل على شهادة الماجستير، و بالتالي نقبل الفرضية.

لقد تصاعدت حدة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، لاسيما في ما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية، حيث أنَّ الكثير من الطلبة أصبحوا يلجئون إلى آلية «نسخ- لصق» دون مراعاة لطرق و مناهج البحث العلمي الصحيحة. حيث شهدت الظاهرة انتشاراً واسعاً في الآونة الأخيرة، فهي تعتبر من بين أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و يمكن تعريف السرقة العلمية على أنَّها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمداً باستخدام نصوص أو كلمات أو أفكار أو معلومات «ليست عامة» خاصة بشخص آخر دون التعريف به أو ذكر هذا الشخص أو الإشارة إلى المراجع و مصادر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبها إلى نفسه. و يتقاسم جميع أفراد الجامعة مسؤولية الحفاظ على المعايير الأكاديمية للمؤسسة وسمعتها و هذا ما أدى إلى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي إلى تبني قوانين للحد من هذه السرقات و معاقبة كل من ارتكب جريمة في حق الباحث و البحث العلمي ككل. و يُعدُّ تراجع مستوى التعليم العالي و التصنيف الدولي للجامعة الجزائرية من بين مخلفات السرقات العلمية. كما تساهم في قتل روح الإبداع و التنافس بين الباحثين الجادين، و إصابة الآخرين باليأس أو الإحباط طالما ظل السارقون دون عقاب، و هذا ما يعمل على القضاء على دور الجامعة و مهمتها في تطوير المجتمع و تقدمه و النهوض به في ظل أبحاث مسروقة و مكررة لا تنتج قيمة إضافية جديدة للمجتمع و لا تطرح فكراً مغايراً. هذا ما دفع بالوزارة إلى اتخاذ تدابير رادعة و تسليط عقوبات قاسية للحد من الظاهرة. أصبح الطالب

يهتم بالشهادة أكثر من الرصيد، والأستاذ بالمرود المادي قبل الرسالة، والجامعة تهمها الأرقام والإحصائيات و تجعل ضمن أولوياتها الكم قبل الكيف.

التوصيات

تتصاعد معضلة السرقة العلمية أو الانتحال في مجال البحث العلمي و الأكاديمي يوماً بعد يوم و بشكل ملفت للانتباه في الآونة الأخيرة، و تعاني منها جميع الدول. ما جعل العديد من الجامعات في مختلف أنحاء العالم تبحث عن السياسات و الأدوات و الأساليب الفعالة للحدّ من هذه الظاهرة. من خلال دراستنا لهذا الموضوع و الإلمام بحيثياته توصلنا لاقتراح بعض التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ السرقة العلمية مؤشر مباشر ومتغير طردي مع تدني الوازع الأخلاقي، والديني في مجتمعاتنا. فإرساء منظومة تربوية أخلاقية في المراحل التعليمية ما قبل الجامعة هو الترياق الوحيد لإجتثاث الظاهرة وإفناءها.
- ✓ إصدار تشريع قانوني أكثر صرامة يحدد عقوبات الواجب تطبيقها على كل من تسول له نفسه ارتكاب جرائم تمس الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة.
- ✓ أداء كل باحث عند بداية توظيفه (القسم العلمي) يقسم فيه على الالتزام التام بميثاق أخلاقيات البحث العلمي.
- ✓ تشكيل " لجان أخلاقيات البحث العلمي " مختلف كليات عبر التراب الوطني، تنتبثق من مجلس الكلية ، و تكون مهمتها الرئيسية فحص رسائل الماجستير و الدكتوراه و بحوث أعضاء هيئة التدريس من ناحية الأمانة العلمية.
- ✓ تقديم مُعد رسالة الماجستير أو الدكتوراه إقراراً مكتوباً في بداية الرسالة ، يُؤكد فيه أنّ بحثه كان بالفعل نتيجة مجهوده الشخصي (تحت إشراف مآطره)، و أنّه لم يستخدم أية مكونات بحثية من بحوث الغير إلّا فيما هو مسموح به في حدود الاستفادة المشروعة من المراجع العلمية السابق نشرها.
- ✓ توفير برمجيات ذات كفاءة عالية بكل كلية أو مركز بحثي لاكتشاف عدم الأمانة العلمية (PLAGIARISM checker).
- ✓ تكوين الطلاب في جميع الأطوار التعليم (التدرج و ما بعد التدرج و في مدارس الدكتوراه) و تدريبهم من طرف مختصين و ذوي كفاءة و خبرة عالية في كيفية إعداد البحوث و الكتابة العلمية للمقالات و للمذكرات و في كيفية الاقتباس الصحيح و الأمانة العلمية و احترام أخلاقيات البحث العلمي.
- ✓ المعاملة العادلة في قضايا السرقة العلمية لمختلف المنتحلين و مرتكبي جرائم السرقات العلمية و التقليل من المحاباة أو التعاطف معهم بحيث يعاقب جميع من سولت له نفسه لارتكاب هذا الفعل بدون استثناء و مهما كانت وظيفته، مركزه و مكانته في المجتمع.
- ✓ تمرير البحوث على برامج كشف السرقة العلمية و الغش أكثر صرامة و أكثر دقة لمنع الاحتيال و الاختلاس.
- ✓ تزويد مختلف الجامعات و المعاهد و مراكز البحث و كذا رؤساء تحرير المجلات لأحدث تقنيات و برامج كشف السرقات العلمية.

- ✓ تشكيل لجنة علمية مختصة و مؤهلة لفحص جميع الأعمال العلمية الأكاديمية للحد من الظاهرة.
- ✓ عدم إجازة البحوث و لا أي أعمال من رسائل دكتوراه و ماجستير دون تمريرها للتحليل باستخدام برامج الكشف عن الغش و الاحتيال.
- ✓ الرقابة الصارمة لمختلف البحوث و الرسائل و الاعمال.
- ✓ تبني كل جامعة " ميثاق أخلاقيات البحث العلمي" موحد على مستوى التراب الوطني مع تطبيقه بحذافيره على كافة المتلاعبين بنصوص قوانين الميثاق.
- تبني مواد تدريسية في مجال الأخلاقيات، وإعطاءها المكانة المناسبة لها ضمن المقررات التدريسية و برامج البيداغوجية على غرار مادة الفساد وأخلاقيات العمل التي أصبحت مادة ضمن مقررات السنة الثانية في الجامعات الجزائرية.

ممدوح عبد المنعم صوفان وآخرون، 2012، دليل أخلاقيات البحث العلمي، كلية العلوم دمياط، جامعةⁱ 12.. المنصورة، مصر، ص

: أماني اسماعيل، 2012، مفهوم أخلاقيات البحث العلمي والضوابط الأخلاقية لإجراء البحوث، متاح على الرابطⁱⁱ جويلية 2018، على 06-، تاريخ الاطلاع عليه <http://kenanaonline.com/users/Amany2012/posts/749631> الساعة 18 سا و 10 دقيقة.

جوادي نوردين، 2016، السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية، جريدة التحرير، العدد 1047،ⁱⁱⁱ الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2016، ص. 17.

طه عيساني، 2015، الممارسات الأكاديمية الصحيحة و أساليب تجنب السرقة العلمية، أعمال الملتقى^{iv} تمثين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 139.

المهارات، سلسلة نصائح في تطوير الجودة، عمادة للتطوير الجامعة سعود، وكالة الملك جامعة^v العلمية، 2009، ص. 1. السرقة الوقوع في خطأ طلابك التدريس الجامعي (10)، جنب

وصفيه دراسة (العلمية السرقة كشف الحربي، 2015، برمجيّات النشبي الحربي و ميساء مشعل هيفاء^{vi} التعلم، جامعة طيبة، ص. 9. و مصادر المعلومات الإنسانية، قسم والعلوم الآداب ، كلية) تحليله

الحربي، 2015، المرجع سبق ذكره، ص. 11. النشبي الحربي و ميساء مشعل هيفاء^{vii}

^{viii} صابر بلبيدي، 2017، السرقات العلمية تنسف قيمة الجامعة في الجزائر، العرب، على الانترنت : <https://alarab.co.uk> ، 7 مارس 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 17 سا و 29 دقيقة.

ورقلة، - مرباح قاصدي العلمية، جامعة والسرقة العلمي البحث بوجردة، 2016، أخلاقيات الله عبد^{ix} الجزائر، ص. 17-21.

تم (www.infotilre.welby.com) هيفاء، ميساء الحربي، برمجيّات كشف السرقة العلمية ، في الموقع^x ماي 2018. الاطلاع عليه يوم

الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، سلسلة سعود بن محمد الإمام جامعة^{xi} دعم التعلم و التعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص. 18 و 19.

الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي؟ وكيف أتجنبها، المرجع سعود بن محمد الإمام جامعة^{xii} دودو، 2014، المرجع سبق ذكره، ص. 3. سبق ذكره، ص. 18 و 19. و أيضاً بلقاسم

دراسة (العلمية السرقة كشف الحربي، 2015، برمجيّات النشمي و ميساء الحربي مشعل هيفاء^{xiii} التعلم، جامعة طيبة، ص. 14. ومصادر المعلومات الإنسانيه قسم والعلوم الآداب، كلية) تحليله وصفيه

والتحكم الحاسبات هندسة العلمية، قسم البحوث في الأمانة فهمي، بدون سنة النشر، عدم محمد محمود^{xiv} طنطا، ص. 3. جامعة الهندسة الآلي كلية

جامعة الملك سعود، الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط و الشروط مسودة، الخطة الوطنية للعلوم و^{xv} التقنية و الابتكار، وكالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي، ص. 5.

7 ، تحقيقات، الاثنين العلمية السرقات لمواجهة هيئة لتأسيس جزائرية العربي الجديد، 2016، مساع^{xvi} الثانية، ص. 26. السنة 553 العدد ه 1437 الأول جمادى 27 م 2016 آذار / مارس

العربي الجديد، 2016، المرجع سبق ذكره، ص. 26.^{xvii}

هالة شعت، 2015، إشكاليات البحث العلمي بالجامعات العربية، مركز جيل للبحث العلمي، أعمال^{xviii} المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر يومي 18 و 19، ص. 1.

السراقات العلمية تطال مسؤولي المؤسسات الجامعية، مدير جامعة بشار يتورط في سرقة علمية لنيل^{xix} ، <https://www.elwassat.com/frontpege/2435.html>، 2 جانفي 2018، على الانترنت: "درجة" بروفيصور تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 16 سا و 16 دقيقة.

9-2016، على 19، نشر المقال في محمد وأج، 2016، السرقات العلمية في الجزائر ضئيلة جدا^{xx} تم الاطلاع عليه في 23-07-2017، على الساعة 126484 <http://www.djazairress.com/elmassa/126484> الانترنت: 23 سا و 58 دقيقة

7 ، تحقيقات، الاثنين العلمية السرقات لمواجهة هيئة لتأسيس جزائرية العربي الجديد، 2016، مساع^{xxi} الثانية، ص. 26. السنة 553 العدد ه 1437 الأول جمادى 27 م 2016 آذار / مارس

ورقلة، - مرباح قاصدي العلمية، جامعة والسرقة العلمي البحث بوجراة، 2016، أخلاقيات الله عبد^{xxii} الجزائر، ص. 40-41.